شامة إذ الجواد قد يعثر ولا يجهل قدره .

بل الحق أحق أن يتبع .

ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلة المزلة ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة .

أما قوله فمما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة الخ فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكرا عند أهل اللغة .

وعلماء اللغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفا وخلفا يوجهونها ويستدلون بها .

وأنى يسعهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول ا إلا نويس لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار جمدوا على ما علموا من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحها حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزل ا يوافق قياسا ظاهرا عنده ولم يقرأ بذلك أحد لقطع له بالصحة .

كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياسا لأنكرها ولقطع بشذوذها حتى إن بعضهم قطع في قوله D مالك لا تأمنا بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة Bهم والمسلمون لحن وأنه لا يجوز عند العرب لأن الفعل الذي هو تأمن مرفوع فلا وجه لسكونه حتى يدغم في النون التي تليه .

فانظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من ا تعالى .

يجعلون ما عرفوه من القياس أصلا والقرآن العظيم فرعا حاشا العلماء المتقدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك .

بل يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه يبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره .

حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد ا محمد بن مالك قال في منظومته الكافية الشافية في الفصل بين المتضايفين .

وعمدتي قراءة ابن عامر ... فكم لها من عاضد وناصر .

ولولا خوف الطول وخروج الكتاب عن مقصوده لأوردت ما زعم أن أهل اللغة أنكروه وذكرت أقوالهم فيها ولكن إن مد ا في الأجل لأضعن كتابا مستقلا في ذلك يشفي القلب ويشرح الصدر أذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة .

و در الإمام أبي نصر الشيرازي حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى وأتقوا ا الذي تساءلون به والأرحام 4 النساء 1 كلام الزجاجي في تضعيف قراء الخفض .

ثم قال ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي فمن رد ذلك فقد رد على النبي واستقبح ما قرأ به .

وهذا مقام محظور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو .

ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه فإنا لا ندعي أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة